

الى السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ملاءمة الوضع القانوني للوكالة الوطنية لحماية الطفولة مع معايير المؤسسات الاستراتيجية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

في ظل التزام الدولة بحماية الطفولة باعتبارها أولوية دستورية واستراتيجية، وتعدد المتدخلين المؤسسيين في هذا المجال، يبرز دور الوكالة الوطنية لحماية الطفولة كفاعل محوري في تنسيق وتفعيل السياسات العمومية الموجهة للأطفال. غير أن المهام الواسعة المنوطة بها تبدو غير متوازنة مع وضعها القانوني والتنظيمي الحالي، مما يثير إشكالية مدى ملاءمة هذا الوضع مع متطلبات الفعالية والحكمة الجيدة.

لذا، نسائلكن السيدة الوزيرة المحترمة:

- عن التدابير والآليات التي تعتزم الحكومة اعتمادها لمراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للوكالة الوطنية لحماية الطفولة وتعزيز صلاحياتها التقريرية بما يضمن ارتقاءها إلى مؤسسة استراتيجية قادرة على ضمان التقائية السياسات العمومية الموجهة للطفولة؟

- وعن الجدول الزمني المرتقب لتنزيل هيكلية تنظيمية جديدة للوكالة، بما يتماشى مع مخرجات النموذج التنموي الجديد في ما يتعلق بتنمية وحماية الرأس المال البشري؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

انوار صبري